

الفيديو الأمريكي يمنح إسرائيل فعلياً " الضوء الأخضر " للتوسع في المستوطنات غير القانونية

أدانت منظمة العفو الدولية استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيديو) لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يعيد التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية ويطالب إسرائيل بالتوقف عن كافة نشاطات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

وكان القرار رقم S/2011/24 الذي اقترحه لبنان وتبنته أكثر من 120 دولة قد طرح للاقتراع في مجلس الأمن في 18

فبراير/شباط وقد وافقت عليه الدول الأربعة عشر الأخرى أعضاء المجلس، واعتضت عليه الولايات المتحدة دون غيرها.

وقد صرحت السفيرة الأمريكية سوزان رايس أثناء مناقشة القرار بأن حكومة الولايات المتحدة " ترفض بأشد العبارات شرعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ". بيد أن رايس زعمت أن القرار لن " يقرب الأطراف إلى المفاوضات أو إلى اتفاقية " ويجازف " بزيادة تصلب مواقف كلى الجانبين ". كما أصر مسؤولون أمريكيون آخرون مؤخراً على أن مجلس الأمن ليس المنبر الصحيح للتعامل مع قضية المستوطنات في الوقت الذي تحاول فيه حكومة الولايات المتحدة إعادة البدء في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

وباعتبار مجلس الأمن أقوى هيئات الأمم المتحدة فعليه تقع المسؤولية الأولى في معالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين والتي نجمت عن نشاطات تماثل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتلاحظ منظمة العفو الدولية أن الفيديو الأمريكي ضد هذا القرار – الذي لم يتعدّ مطالبة إسرائيل باستيفاء واجباتها القانونية والتزاماتها السابقة إزاء الرابعية الدولية و حكومة الولايات المتحدة – يضعف بشدة ادعاءات حكومة الولايات المتحدة بمعارضة انشاءات إسرائيل المستمرة للمستوطنات.

وقد أظهرت الحكومة الإسرائيلية أنها تسعى للتوسع في المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مع المزيد من الخطط الإنشائية سوف يتقرر أمرها في الشهور المقبلة. و تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن الحكومة الإسرائيلية سوف تفسر الفيديو الأمريكي بأنه " الضوء الأخضر " أمام هذه الخطط وتخلص إلى أنها تستطيع الإفلات من أي رقابة دولية.

إن سياسة إسرائيل الخاصة بتوطين مواطنيها في الأراضي المحتلة انتهاك لميثاق جنيف الرابع وتعتبر جريمة من جرائم الحرب وفقاً لقوانين المحكمة الجنائية الدولية.

إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية بطبيعتها سياسة تمييز وتتسبب في الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في الإسكان الملائم والماء ووسائل الحياة، وقد وثقت منظمة العفو الدولية ذلك مراراً وتكراراً.

إن ما ورد عن محاولات حكومة الولايات المتحدة للضغط على السلطة الفلسطينية حتى لا ترفع اقتراح هذا القرار إلى مجلس الأمن، بما في ذلك تهديداتها بقطع المساعدات الأمريكية عن السلطة، أمر مثير للمشاكل. وإذا كانت إدارة أوباما جادة إزاء تشجيع حل دائم وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فينبغي عليها أن تؤيد تأييداً كاملاً الإجماع الدولي ضد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وضد انتهاكات حقوق الإنسان المترتبة على إنشائها.

مزيد من المعلومات

عقب الاقتراع يوم الجمعة، أعرب بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بما في ذلك المملكة المتحدة وروسيا عن دعمهم القوي للقرار، كما أعربت كاترين أشتون المندوب السامي للاتحاد الأوروبي عن أسفها لأن القرار لم تتم الموافقة عليه.

كما أن السلطة الفلسطينية وحكومة الأمر الواقع لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أدانتا الفيتو الأمريكي ضد القرار، والذي كان أول فيتو تستخدمه إدارة أوباما في مجلس الأمن. وجرت الاحتجاجات في العديد من مدن الضفة الغربية المحتلة في 20 فبراير/شباط، كما أشارت السلطة الفلسطينية إلى أنها تنوي طرح قضية المستوطنات على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ربما عن طريق المطالبة بعقد جلسة طارئة للجمعية هذا الأسبوع.